استقبل رئيس مجلس النواب البحريني والأمين العام للهيئة الاقليمية للبيئة:

رئيس الوزراء يؤكد أهمية تطوير العلاقات اليمنية البحرينية في المجالات الاقتصادية والتجارية

التأكيد على تنسيق جهود حماية التنوع البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن

■ صنعاء /سبأ/

أكد الاخ عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء على عمق العلاقات الأخوية اليمنية البحرينية.. موضحاً أهمية تعزيزها وتطويرها خلال المرحلة المقبلة في المجالات الاقتصادية والتجارية بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين اليمني والبحريني.

جاء ذلك خلال استقبال الاخ رئيس الوزراء أمس الوفد البرلماني البحريني الذي يزور بلادنا حاليا برئاسة الشيخ خليفة بن أحمد الظهراني رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين الشقيقة.حيث جرى استعراض علاقات التعاون الاخوية بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات وعلى وجه الخصوص في المجال الاقتصادي وسبل تعزيزها وتطويرها بما يحقق المنافع المتبادلة للشعبين .

ونقل رئيس مجلس النواب البحريني تحيات الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بمملكة البحرين إلى الاخ عبد القادر باجمال وتمنياته له بموفور الصحة والسعادة وللعلاقات الثنائية المزيد من النماء والتطور على مختلف الأصعده ،واستعرض الظهراني مسيرة الاصلاحات السياسية التي شهدتها مملكة البحرين الشقيقة خلال الفترة القليلة الماضية.. منوها بالعلاقات الاخوية التي تجمع الشعبين اليمني

حضر المقابلة الاخوة الدكتور عبد الوهاب محمود نائب رئيس مجلس النواب وحميد عبدالله الأحمر عضو المجلس واحمد محمد الخاوي الأمين العام المساعد للمجلس.

وفي لقاء آخر ناقش الاخ عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء أمس مع الاخ الدكتور زياد ابو غزارة الأمين العام للهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ٠ جملة من الافكار المرتبطة ببيئة البحر الاحمر وخليج عدن وأهمية الحفاظ عليها بما في ذلك القضايا ذات الاولوية والتي ينبغي على الدول الأعضاء في الهيئة التركيز عليها خلال الفترة القادمة.

حيث أكد رئيس الوزراء على أهمية تنسيق الجهود في هذا الجانب وتعزيز نشاط الهيئة في حماية التنوع البيئي القائم في بيئة البحر الأحمر وخليج عدن من مخاطر التلوث البيئي الناجم عن السفن والاصطياد العشوائي الذي يدمر الشعب المرجانية.

معربا عن تقدير اليمن لجهود الهيئة واستعدادها الدائم للتعاون معها في مختلف برامجها القادمة.

حضر اللقاء الاخوة الدكتور محمد لطف الارياني وزير المياه والبيئة وحسين الجنيد وكيل الوزارة والمهندس محمود شديوة رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة.

في افتتاح دورة توعوية ارشادية لضباط الأمن:

وزير الداخلية يؤكد التزام الأجهزة الأمنية برعاية وحماية حقوق الإنسان

■ صنعاء/ سبأ/..

أكد الاخ اللواء الدكتور رشاد محمد العليمي وزير الداخلية التزام الوزارة الكامل بمختلف أجهزتها ووحداتها وقطاعاتها الأمنية برعاية وحماية حقوق الانسان التي أكدت عليها القوانين اليمنية والقوانين والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

وأشار الاخ الوزير في حفل افتتاح الدورة التوعوية الإرشادية الخاصة بضباط الأجهزة الأمنية في مجال حقوق الانسان أمس بصنعاء إلى الجهود اليمنية المبذولة في مجال حقوق الانسان وإقرار القوانين والتشريعات الخاصة بذلك وتطبيقها على أرض الواقع.

ودعا منتسبي الدورة من كوادر الأجهزة الأمنية إلى الاستفادة القصوى مما يتلقونه في الدورة من معلومات ومهارات ومعارف عند التطبيق على ارض الواقع ونشر ثقافة حماية ورعاية حقوق الانسان خلال أداء الواجب الأمني.

من جانبها قالت الاخت امة العليم السوسوة وزير حقوق الانسان في كلمة لها أن النصوص الدولية والوطنية لا تعني شيئا مالم يتفاعل القائمون على تنفيذ وحماية القوانين والمعاهدات والأمن التفاعل الجاد معها حتى تعطي ثمارها.

وفي حفل افتتاح الدورة التي ينظمها مركز المعلومات الوطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع وزارتي الداخلية والبرنامج الإنمائي للامم المتحدة بصنعاء بمشاركة اربعين ضابطاً من منتسبي وحدات الأمن والشرطة في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء القي عدد من الكلمات من قبل الاخ عز الدين الأصبحي مدير عام المركز والسفير البريطاني وممثلة الأمم المتحدة المقيمة بصنعاء، أكدت في مجملها على أهمية هذه الدورة في تطوير منهجية حقوق الانسان ورعايتها والالتزام بها لدى منتسبي وزارة الداخلية.. مشيدة باهتمام الحكومة اليمنية بهذا الجانب والتزامها الكامل بالمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحماية ورعاية حقوق الانسان.

وتهدف الدورة التي تستمر ثلاثة أيام إلى تعريف المشاركين بأهم المبادئ القانونية التي تكفل حقوق المتهم أثناء فترة الاحتجاز والتحقيق إضافة إلى تعريفهم بالاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومعايير الأمم المتحدة للعدالة الجنائية في ما يتعلق بدور الشرطة في القبض على المتهمين وكذا تعريفهم باتفاقية مناهضة التعذيب وضوابط حالات استخدام القوة والسلاح الناري في عملية القبض على المتهمين او المجرمين.

وسيصدر عن الدورة اول دليل تدريبي للمدربين

استقبل رئيس مجلس النواب البحريني والوفد الكندي

رئيس مجلس الشورى يؤكد أهمية دور المجالس التشريعية في الارتقاء بالعلاقات الثنائية

■ صنعاء/سبأ/..

استقبل الاخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى مساء أمس الأحد بمجلس الشورى الشيخ خليفة بن أحمد الظهراني رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين الشقيقة والوفد المرافق له والذي يزور اليمن حالياً.

وفي اللقاء رحب الاخ رئيس مجلس الشورى برئيس مجلس النواب البحريني والوفد المرافق له .. واستعرض معه المهام الذي يضطلع بها مجلس الشورى في إطار العملية السياسية في اليمن.

ونوه بالعلاقات الأخوية القائمة بين قيادتي البلدين ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وأخيه جلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان ال خليفة ملك مملكة البحرين ، وبالدور الذي تنهض به المجالس التشريعية في البلدين لفائدة العلاقات الثنائية.

ودعا في هذا الصدد إلى استثمار المناخات الجيدة لتلك العلاقات من أجل فتح آفاق أوسع للتعاون بين البلدين في كافة المجالات وعلى الأخص في المجال الاقتصادي.

وأشار الاخ رئيس مجلس الشورى إلى ما يجمع البلدين من القواسم المشتركة وخصوصا على الصعيد الديمقراطي حيث يتوفر في البلدين مناخ من الحريات السياسية وحرية الرأي وحرية الصحافة.

من جانبه عبر الاخ رئيس مجلس النواب البحريني عن سعادته بزيارة اليمن .. وأكد على أهمية توسيع آفاق التعاون بين البلدين ، واستغلال كل الوسائل الممكنة لتقوية هذا التعاون وزيادة مستوى التبادل التجاري بما يترجم المستوى القائم من العلاقات بين البلدين ، وتطرق الجانبان في هذه المقابلة إلى عدد من القضايا والموضوعات ذات الصلة بالتعاون الثنائي وبالمجالات ذات الاهتمام المشترك.

حضر اللقاء الاخوة الدكتور عبدالوهاب محمود نائب رئيس مجلس النواب ومحسن العلفي نائب رئيس مجلس الشورى ومحمد أحمد الجنيد وعلي لطف الثور ، ومحمد الطيب ، وعبدالملك المخلافي ، وأحمد المتوكل وصالح عباد الخولاني ، وأعضاء مجلس الشورى ، وحمير بن عبدالله الأحمر عضو مجلس النواب رئيس جمعية الأخوة البرلمانية اليمنية البحرينية.

إلى ذلك استقبل الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى أمس السيد جيرالد شيرمان رئيس مؤسسة كريستيان امبسي كندا الخيرية الذي يزور بلادنا على رأس وفد من المستثمرين الكنديين ونشطاء في المنظمات الخيرية.

وخلال اللقاء استعرض رئيس مجلس الشورى من رئيس الوفد إلى شرح عن طبيعة زيارته وعن نشاط مؤسسة كريستيان امبسي كندا الخيرية ، والدور الذي تؤديه في مجال تقديم المساعدات التنموية والإنسانية ودعم التعايش الإنساني بين الديانات.

وعبر رئيس مجلس الشورى عن ترحيبه بالوفد وعن ارتياحه للمهام التي يقوم بها على صعيد استكشاف آفاق تنمية العلاقات اليمنية الكندية وزيادة فرص الاستثمار.

وأثنى على الدور الذي تضطلع به مؤسسة كريستيان امبسي كندا الخيرية في مجال تقديم المعونات الإنسانية.

وتحدث الأخ عبد العزيز عبد الغني عن الآفاق الاستثمارية الواعدة في اليمن وعن التطور الذي تحقق على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ونوه بالنشاط المتنامي لمنظمات المجتمع المدني والدور الذي تضطلع به وخصوصاً مجالات الدعم الإنساني.

حضر اللقاء الاخوان علي لطف الثور والمهندس محمد محمد الطيب عضوا مجلس الشورى والسفير عبدالملك عبد الغني رئيس دائرة الأمريكيتين بوزارة الخارجية وهشام عبدالله الكوماني أمين عام جمعية الصداقة اليمنية الكندية.

تأملات

محمد العريقي

تطوير وظيفة الريف

■،، نظرية ان ٧٠٪ من سكان اليمن يعيشون في الريف وأن الكثير منهم يعملون بالزراعة لا يعقل أن تظل نظرية ابدية ولا ينبغي أن تكون قاعدة دائمة لتعاملنا مع واقع الريف، خاصة وأننا نبحث عن مقومات وأسس للتنمية الانتاجية.

وسوف يستغرب البعض ويتساءل هل هناك وصف آخر يمكن أن نطلقه على الريف وهل هناك نشاط اخر غير النشاط الزراعي لسكان الريف؟؟

انا أقول يمكن أن نطور اسئلتنا تجاه الريف علي ضوء التطور الذي تشهده اقتصاديات الدول التي أحيت الحياة في مفردات كثيرة اصبحت مصادر داعمة للاقتصاد الكلي مثلاً: لم تكن السياحة قبل خمسين سنة مفردة مهمة في البناء الاقتصادي، ومع تطور وسائل النقل وتعدد مصادر المعرفة اصبحت السياحة مكوناً اساسياً ورئيسياً في الهياكل الاقتصادية والمعرفية وتعد اليوم من أكبر المصادر التي تضخ بالأموال وتشغل قطاعاً كبيراً من سكان المناطق.

في اليمن نحن بحاجة إلى أن نكون واقعيين وعمليين ونحن نقيم امكانيات ومقومات كل محافظة، بل وكل منطقة على حدة فعندما نقول أن اليمن بلد زراعي، فإننا يجب أن نعرف أي المناطق التي يجب أن نشير لها بالبنان ونقول عنها مناطق زراعية يعتمد عليها في توفير المواد الغذائية الأساسية انتاجاً وتسويقاً وتصديراً، ويتوجب دعم مشاريعها الزراعية وبشرط أن تكون الزراعة هي النشاط المستدام والاقتصادي والاجتماعي الملموس على اقتصاد البلاد، وغير المؤثر سلباً على الموارد الأخرى وخاصة استنزاف المياه.

نكون هنا مخططين مسبقاً أين وكيف ننمي ونطور انتاجنا الزراعي على ضوء مفاهيم الاقتصاد الزراعي.

ولا يعقل أن نبني منشآت صناعية في مناطق لا تمتلك مقومات المنافسة والتطوير للمنتجات الصناعية.

وخلاصة الموضوع يمكن أن نجعل من بعض المناطق الريفية أماكن خدمات سياحية تجذب السكان للاشتغال بها اذا كانت الزراعة غير مجدية لهم، وفي مناطق أخرى يمكن إقامة المنشآت الثقافية والدينية اذا كان فيها معالم تجذب الزوار إليها.

وهناك مناطق في بعض المحافظات تمثل مصادر هامة لمواد البناء كالأسمنت والأحجار والنيس.. ومناطق اخرى محاذية للسواحل يمكن أن تقام عليها مصانع لتعليب وتصدير الأسماك.. إذن، أمامنا خيارات كثيرة لنصيغ أسئلة جديدة حول تفعيل وتشغيل كل الجزئيات التي سنتنهض بالواقع الاقتصادي.

فنحن ما نزال في بداية الطريق.. والأبواب مفتوحة لوضع أفضل.

alariky@maktoob.com

البقايا..البقايا..البقايا..